



الأمس واليوم.. صورة تتكرر



الدمار أضى من الماضي في أماكن أخرى من العالم

كارتيل الإسمنت والطاقة والنفط.. فساد يتحكم في لبنان

هل يضع انفجار بيروت الزعماء الطائفيين على مكك المساءلة

على "الوظائف الوهمية" التي تسمح لمؤيديهم بالحصول على أجور دون أن يؤدوا أي عمل.

وستحتاج الكارتيلات اللبنانية إلى التكيف مرة أخرى مع الوضع الاقتصادي المتدهور، خاصة من جهة نفاد حنفية الأموال العامة الوفيرة، نظراً لأن الدولة تواجه ثالث أعلى نسبة دين عام إلى الناتج المحلي الإجمالي في العالم.

ومثلما الحال مع كارتيل الإسمنت، يواجه كارتيل الطاقة والنفط نفس المشكلات مع التدهور الكبير للاقتصاد والخطط الحكومية لإنهاء الدعم للوقود، حيث سيُعتَمَد على مستورديه التراجع إلى وضع محاولة البقاء على قيد الحياة.

وتتحكم ثلاث شركات يُزعم أنها مرتبطة بزعماء طائفيين في واردات الوقود إلى لبنان. فقد سُمح لها بالعمل كوسيط حصري بين الحكومة والدول المصدرة للوقود.

وتقول جيسيسكا عبيد، مستشارة مستقلة في مجال سياسات الطاقة، إن احتكار القلة المحكم في القطاع مرجح للمشاركين. وقالت في نوفمبر، "كيف يتم إبرام العقد؟ هذه علامة استفهام كبيرة، لكنهم يحققون نسبة عالية من الأرباح من السوق اللبنانية بالتأكيد".

وأصبح المستوردون على وشك فقدان هذه البطاقة الذهبية مع انخفاض احتياطات العملات الأجنبية بنسق خطير. وتتوقع عبيد أن يتحمل كارتيل استيراد الوقود الخسائر على أمل أن يتمكن مستقبلاً من إعادة جني الأرباح كعادته دائماً.

ويعتقد مراقبون أن أي خطوة لا تشمل إصلاحاً اقتصادياً شاملاً في لبنان لن يحل المشكلات المتفاقمة في البلد، الذي يدفع ضريبة باهظة الثمن جراء سياسات قادتته. ولا

يتوقع على نطاق واسع أن ينهض الاقتصاد من جديد طالما بقيت الإقطاعات الاقتصادية للقادة السياسيين على حالها.

اللبنانية الآن يبغاني قوله إن "الحكومة المؤقتة في البلاد هدت برفع الرسوم الجمركية على واردات الإسمنت لضمان الامتثال لسقف الأسعار". واعتبر هذه السياسة من "النجاحات الصغيرة" لإدارة حسان دياب قصيرة الحكم.

30
دولارا سعر طن الإسمنت في لبنان بعد أن أجبر انفجار بيروت المستوردين لتخفيض سعره

لكن لا يبدو أن الأمر سيكون مواتياً للتفاوض بشأن سقف السعر الجديد، خاصة أن الاتفاقية تستمر على أساس شهري، بينما تبقى المقاومة في واحدة من أكثر الصناعات المناهضة للمنافسة في لبنان قوية.

وأشار، نافذ زوق، كبير اقتصاديي الأسواق الناشئة في كلية أكسفورد للاقتصاد في لندن، إلى أن الكارتيل خفض أسعاره أمام الضغط لكنه صعب مساعي الحكومة وقاوم قدر المستطاع.

فساد في كل مكان

تقول "فورين بوليسي" إن الشخصيات السياسية اللبنانية تبدو غير مهتمة بإصلاح الاقتصاد، فهو بالنسبة إليها يعني تخليها عن ثروتها، لكن الحقائق الاقتصادية الجديدة تزعزع استقرار بعض الكارتيلات.

وتشير إلى أن الخزائن العامة تعتبر مصدر دخل مضمون آخر للكارتيلات اللبنانية، بتشجيعها الية المحسوبية السياسية الطائفية، حيث منحت عمليات المناقصات عقوداً باهظة للخدمات مثل إدارة النفايات لشركات دون غيرها منذ فترة طويلة.

ويقول الآن يبغاني "رأينا في العديد من القطاعات أن السياسيين يضيفون الوسطاء في العقود الحكومية".

وفي حالات أخرى، وافق السياسيون

الموالون من شبكات المحسوبية الفاسدة، ويربطون المزيد من الناخبين بقادتهم مالياً. ويقول لبنانيون إن الكارتيلات التجارية يقودها قادة وزعماء طائفيين. وتقول المجلة الأميركية إنه "بعد ثلاثة عقود من الاستغلال، نادراً ما يتوقع المستهلكون اللبنانيون قيمة مقابل المال، حيث أصبح انقطاع التيار الكهربائي اليومي ونقص المياه وفواتير الاتصالات الأعلى في المنطقة من الأمور العادية".

وتضيف أن "النخب السياسية التجارية الجشعة في لبنان لا يمكن أن تتجاهل الانهيار الاقتصادي الذي قضى على القدرة الشرائية الاستهلاكية للمواطنين".

وامتدت الأزمة في لبنان إلى أعمال القطاع الخاص، حيث يشمل احتكار القلة الكارتيلات في جميع المجالات من المياه المعبأة إلى زراعة البطاطس، وإضافة إلى الطاقة والنفط والغاز والإسمنت.

ويقول الصحافيان في تقريرهما إنه "الأول مرة منذ عقود، بدأ اللبنانيون يدفعون أسعاراً معقولة لكارتيلات الإسمنت، ويتحكم السياسيون وشركاؤهم في شركات الإنتاج الثلاث الوحيدة في لبنان، وهي شركة القراية الوطنية "إسمنت السبع"، ولافارج هولسيم، وتراة سبلين".

واستبعدت الرسوم الجمركية الباهظة المنافسة الأجنبية منذ التسعينات مما أجبر المستهلكين على شراء الإسمنت اللبناني باهظ الثمن، لكن موزدي الإسمنت اتفقوا في لبنان في أغسطس الماضي على خفض أسعارهم إلى نحو 30 دولاراً للطن بعد الانفجار الكبير الذي ضرب مرفأ بيروت وحطم الكثير من المباني في العاصمة اللبنانية.

وعدّ الانخفاض في سعر الإسمنت انخفاضاً ملحوظاً بعد أن كان 100 دولار، أي حوالي ثلاثة أضعاف سعر السوق العالمي، وأصبح يتماشى مع الأسعار التي تفرضها الشركات في الخارج.

وتنقل "فورين بوليسي" عن المدير العام السابق لوزارة المالية

كانت بمثابة إشارة إلى عودة كئيبة إلى الوضع المعتاد، وأن المجتمع الدولي لم يكتشف بعد ما الذي يجعل السياسيين اللبنانيين يتحركون لإتمام الإصلاحات، مشيرين في الوقت نفسه إلى أن المانحين المحتملين يركزون على سوء الإدارة الاقتصادية والإرادة السياسية، ويتجاهلون المصالح التجارية المشبوهة التي تحافظ على شعبية الزعماء الطائفيين.

تركة ثقيلة

في التسعينات بعد خروج لبنان من حربه الداخلية المدمرة، عمل رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري على إعادة إعمار وسط بيروت ضمن خطة اقتصادية عرفت باسم "هورايزون 2000"، وأعطت تلك الخطة لبنان القوة لإحياء صناعة السياحة. بحسب للحريري الأب، الذي اغتيل في الرابع عشر من فبراير عام 2005، أنه انتشل لبنان المدمر من أزماته الاقتصادية والأمنية والمؤسسية.

في الرابع من أغسطس الماضي، وجد لبنان نفسه محاطاً بكثير من الأزمات المتشعبة. ولا يرى مراقبون أن هناك مقدره لأي زعيم سياسي لإحداث إصلاح حقيقي من دون التخلص من الفساد المستشري والقوة الكبيرة لأقطاب التجارة في البلد، لكن كيف يمكن التعامل مع هذا الأمر حينما يكون "السياسي هو التاجر والاقتصادي".

يقول تقرير "فورين بوليسي" إن الحريري ورث إمبراطورية تجارية من والده ولا يخشى الخلط بين الأعمال والسياسة، فهو ليس الوحيد في لبنان الذي يدمج السياسة والأعمال. فقيادة البلاد استغلوا مواقعهم لكسب ولاء مناصريهم والتغلغل أكثر في اقتصاد البلاد.

وتعمل الكارتيلات التجارية ذات العلاقات

السياسية على استغلال الإعانات الحكومية وأصول الدولة وتضاعف تكاليف المنتجات والخدمات الأساسية بشكل كبير، كما يستفيد

دفعتم التطورات السياسية والاقتصادية في لبنان كارتيلات تحترق الإسمنت والطاقة والنفط والكهرباء إلى خيارات متطرفة باستثناء تغيير مواقعها وعملها، وذلك للحفاظ على مداخيل هامة تجنيهاً من الفساد في مختلف قطاعات لبنان الغارق في الأزمات.

جميع مصادر الاحتياجات الحياتية للمواطنين بدءاً من الطاقة والكهرباء والغاز والماء والزراعة والنفايات. ويقول لبنانيون إن من بين أسباب تفاقم الأزمات تقاسم الدولة لصالح الشركات الوسيطة التي تعمل مع قوى سياسية نافذة للتحكم في السوق واحتكاره.

ويوضح الصحافيان في تقريرهما أن "الضغط الاقتصادي الجديدة تجبر الكارتيلات اللبنانية على اتخاذ خيارات متطرفة للبقاء باستثناء تغيير مواقعها، ليزداد إفلاس الشعب اللبناني والحكومة، تاركين النخب الفاسدة أمام جيوب أقل لنهبها. وتقبل الكارتيلات بالتنازلات قصيرة الأجل لتجنب الإصلاح الدائم، على أمل إعادة تنشيط شبكات المحسوبية الرائدة في المستقبل".

فتح انفجار بيروت، تلك العاصمة اللبنانية التي عانت الولايات والمعاناة طوال الحرب الأهلية والنزاعات السياسية المتواصلة، الباب لإعادة قراءة مشهد المحاصصة الاقتصادية الطائفية، وسلط الضوء من جديد على مكانة الأزمة التي يعاني منها اللبنانيون طوال عقود وأثرت بشكل مباشر على حياتهم اليومية والمعيشية.

ويتهم اللبنانيون بشكل واضح مؤسسات وشركات وسيطة تعمل تحت غطاء الدولة في تاجيح أزماتهم الاقتصادية والسياسية المختلفة، ويرون أن جشع القادة الطائفيين وراء تفاقم تلك الأزمات.

ويقول تقرير نشر في مجلة "فورين بوليسي" الأميركية إن "الزعماء الطائفيين في لبنان يعيشون أسوأ حالاتهم منذ عقود بعد انفجار بيروت الكارثي في أغسطس، لكن مشاكلهم المالية قد تكون أكثر ضرراً".

ويضيف التقرير، الذي أعده الصحافيان والباحثان الاقتصاديان جاكوب بوسوال وديفيد وود، أن "المانحين يمكنهم فطم الزعماء الطائفيين عن مصادر دخلهم غير الأخلاقية وإجبارهم على إصلاح حقيقي، بدءاً بقانون وسلطة مناسبة للمنافسة بما يضمن تكافؤ الفرص لجميع الشركات".

وتنتشط في لبنان كارتيلات تتحكم في

وتنتشط في لبنان كارتيلات تتحكم في

وتنتشط في لبنان كارتيلات تتحكم في

وتنتشط في لبنان كارتيلات تتحكم في

وتنتشط في لبنان كارتيلات تتحكم في

وتنتشط في لبنان كارتيلات تتحكم في

وتنتشط في لبنان كارتيلات تتحكم في

وتنتشط في لبنان كارتيلات تتحكم في

وتنتشط في لبنان كارتيلات تتحكم في

وتنتشط في لبنان كارتيلات تتحكم في

